

حددت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية خمسة محاذير من المهم تجنبها عند تحديد مبادرات كفاءة الإنفاق.

الوصف	مثال توضيحي
01  التأثير في جودة الخدمات: وضع توصيات تؤثر سلباً على الخدمات المقدمة للمستخدمين	إلغاء عقود صيانة المباني مما يقلل جودة خدمة مقدمة للمستخدمين
02  التأثير على القطاع الخاص تأخير دفع مستحقات المقاولين والموردين مما يؤثر في التدفقات النقدية للقطاع الخاص	عدم تسديد مستحقات المقاولين والموردين في الوقت المتفق عليه بغرض تقليل المنصرف الفعلي من البند للسنة الحالية
03  تمديد فترة المشاريع تمديد فترة تنفيذ المشاريع بغرض تخفيض حجم الاعتمادات السنوية دون الاستناد على أسباب فنية أو مقارنات معيارية لأفضل الممارسات المعمول بها في تنفيذ المشاريع	تمديد الخطة الزمنية لإنهاء المشروع أو مراحل معينة منه بهدف تخفيض الاعتمادات السنوية من البند الخاص بالمشروع
04  تقدير ميزانيات غير كافية وضع ميزانيات غير كافية للبنود الحتمية، مما يؤدي إلى طلب تعزيزات لاحقاً لهذه البنود لسد العجز المالي	تحديد ميزانية البنود الحتمية من غير دراسة وتحليل الاحتياج الفعلي
05  المناقلات من بنود أخرى أن تقتصر الفرص على مناقلة المبالغ من بنود إلى أخرى دون رفع لكفاءة البنود بشكل ممنهج ومستدام	طلب مناقلة من بند غير مستغل كلياً لبند آخر، واحتساب الخفض في البند الأول كوفر

لمزيد من المعلومات عن آلية تحديد فرص كفاءة الإنفاق يمكن الرجوع للدليل الاسترشادي لمنهجية تحديد فرص رفع كفاءة الإنفاق في الأجهزة الحكومية المتوفر على منصة التقارير الشهرية.